

الجامعة الجزائرية: التحديات ومبادرات الإصلاح

L'Université Algérienne : défis et initiatives de reforme

هباش سامي¹ ، بونقيب أحمد²

تاريخ الإرسال: 2022/02/15 تاريخ القبول: 2022/05/17 تاريخ النشر: 2023/12/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات المختلفة التي تعترض منظومة التعليم العالي الجزائرية وسبل مواجهتها، حيث عملت على فهم مبررات تطبيق نظام الجودة الشاملة بما مبرزة فلسفة نظام LMD، ونتائجه ومشكلات تطبيقه، باعتبار أن الجامعة هي قاطرة التغيير، كما تناولت الدراسة أيضا تجربة الجامعات الجزائرية لمشروع الجودة الشاملة (2010-2017) مع تقديم قراءة تحليلية للمرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الصادر في 2016، بالإضافة إلى ذلك، قدمت الدراسة عرضاً للأدوار الجديدة المنوطة بالجامعة الجزائرية في عصر المعرفة، والتي تمكنها من تحقيق رسالتها ورؤيتها.

الكلمات المفتاحية: جودة التعليم العالي؛ التحديات؛ الجامعة الجزائرية؛ الدور الجديد للجامعات.

Resume :

L'objectif de la présente étude est de d'identifier l'ensemble des défis auxquels est confronté le système d'enseignement supérieure algérien et les moyens nécessaires afin d'y faire face en appréhendant les arguments de la mise en application de la qualité total. Ainsi, elle a mis en évidence la du système LMD, ses résultats et les problèmes inhérents à son application, cette étude est également explorée l'expérience des universités algériennes vis-à-vis du projet de la qualité total (2010-2017), en présentant une lecture analytique de référence nationale pour l'implémentation de l'assurance qualité interne dans les établissements supérieures publié en 2016, afin de soulever ses avantages ainsi que ses carences. En outre, cette étude présente les nouveaux rôles confiés à l'université algérienne à l'ère du savoir, ce qui lui permettrait de réaliser sa mission et sa vision.

Mots clés : qualité de l'enseignement supérieure; défis; université algérienne; nouveau rôle de l'université.

*هباش سامي

¹ Sami HEBACHE, university of setif 1, algeria, hebachesami@gmail.com

² Ahmed BOUNEKIB, university of Bordj Bou Arreridj, Algeria , bounekibahmed@gmail.com

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تطوير منظومة التعليم العالي من خلال جملة من الإصلاحات المتعاقبة، التي ساهمت بشكل كبير في دعم التنمية بالبلاد، غير أن هذه الإصلاحات التي شملت الفترة ما قبل 2003، لم تعد قادرة على مواكبة التغيرات ومواجهة التحديات، مما دفع بالمسؤولين على القطاع إلى إحداث تغييرات في منظومة التعليم العالي تحسّدت في نظام تكويني متكّيف مع التغيرات الحاصلة، ويتعلق الأمر بالنظام الموسوم ب (ل.م.د) (ليسانس - ماستر - دكتوراه)، وبغرض إنجاح تطبيق هذا النظام تم اللجوء إلى الممارسات الناجحة لنظريات الجودة وتطبيقها في الجامعات الجزائرية بغية إعداد خريجين يتمتعون بمهارات عالية ومعارف إدراكية هائلة تمكّنهم من ولوج هذا العالم الشديد التعقيد. فهل نجحت الجامعات الجزائرية فعلا في تطبيق نظام الجودة؟ وما هي أهم التحديات التي تواجهها الجامعة الجزائرية؟ وما هو المطلوب منها فعله للنهوض بالأمة وتطوير المجتمع؟ هذه الانشغالات وغيرها سنحاول الإجابة عنها في هذه الورقة البحثية.

1- تحديات الجامعة الجزائرية

تواجه منظومة التعليم العالي الجزائرية جملة من التحديات تتمثل في:

1-2 زيادة الطلب على التعليم الجامعي.

لقد شهد التعليم العالي تطورا ونمو ملحوظا بعد ستينيات القرن العشرين، فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "L'OCDE" نجد واحدا من بين اثنين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (17-25 سنة) يأخذ تعليما عاليا، وبين سنة 1991 و 2001 تعدّى الانخراط في التعليم العالي نسبة 21% ليصل إلى 30% بالنسبة للفئة العمرية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (25-34 سنة) بالنسبة لـ 19 عضوا من منظمة "L'OCDE" (Musselin, 2008)، ففي سنة 2007 وصل عدد الطلاب إلى حوالي 150.2 مليون طالبا بعدما كان العدد لا يتجاوز 28.6 مليون طالبا سنة 1970 ؛ وينعكس ذلك بمعدل ارتفاع سنوي يقدر ب 4.6 % مع مضاعفة عدد طلاب التعليم العالي كل 15 سنة، ولكن تشير نظرة أكثر قربا للبيانات أن التوسع كان حادا بشكل خاص منذ عام 2000 مع التحاق أكثر من 51.7 مليون طالب جديد بالتعليم العالي (معهد اليونسكو للاحصاء، 2009). أما في الجامعات الجزائرية وبالنظر لسياسة الدولة التي تقضي بأحقية الجميع في التعليم ومجانيته فقد شهدت السنوات العشر الأخيرة ارتفاعا كبيرا في عدد الطلبة، حيث وصل العدد إلى 1.5 مليون طالب سنة 2020، وهو عدد كبير يخلق تخوفا بارزا فيما يتعلق بالتأطير وتوفر الهياكل ونوعية التكوين، التي تتأثر نتيجة اعتماد الكم على الكيف، غير أن الجزائر استطاعت أن تعالج إلى حد كبير مشكلة التأطير الكمي من خلال تكوين الأساتذة، حيث ارتفع العدد من 37688

أستاذًا سنة 2009 إلى 61277 أستاذًا لسنة 2019، وبالتالي خفّض وحسّن معدل التأطير من أستاذ لكل 27 طالب سنة 2009 إلى أستاذ لكل 25 طالب سنة 2015 (MESRS, 2020).

2-2 تدويل التعليم العالي.

يمكن أن نلخص أهم التأثيرات الناتجة عن العولمة على التعليم العالي بالجزائر هجرة الأدمغة نتيجة سهولة حركة الأكاديميين وانتقالهم بين المؤسسات التعليمية، حيث أصبح التنافس كبيرا بين المؤسسات لاستقطاب أفضل الكفاءات والقدرات لتحقيق مكانة أفضل ومراتب أرقى بين الجامعات المنافسة، وتشير الدراسات التي قامت بها جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية واليونسكو أن 50% من الأطباء، و 23% من المهندسين و 15% من العلماء في البلدان العربية يهاجرون متجهين بوجه الخصوص إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. كما أن ما يقرب من 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2011). وهذا ما يؤدي إلى ضياع الجهود والطاقات وتحولها إلى خدمة البلدان الغربية، في حين تبقى الدول العربية في أمس الحاجة لهذه الكفاءات بغية النهوض باقتصادها وتعليمها. وهو ما سينعكس على ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في البلدان العربية بالمقارنة مع الإنتاج العلمي للعرب المهاجرين إلى البلدان الغربية. وفي هذا الصدد وفي محاولة منها لاستقطاب العلماء الجزائريين والمفكرين والباحثين المتواجدين خارج الوطن، قدّمت الدولة العديد من الامتيازات و التحفيزات المادية من خلال إصلاحات التعليم العالي سنة 2011 والتي تضمنت تعديل القانون الأساسي للأستاذ والزيادة النسبية في الأجور، غير أن غياب المناخ الملائم وتفاقم حدة البيروقراطية عرقلت هذا المسعى الإصلاحي، وبذلك لم تنجح الجزائر في استقطاب سوى عدد قليل من الكفاءات، ففي دراسة حديثة قام بها مدير المركز الوطني للاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية "كريد" الدكتور محمد صايب موسات، حيث كشف عن أرقام مخيفة، فلقد فاق عدد العلماء الذين غادروا الجزائر إلى غاية 2015 ربع المليون (268 ألف عالم) في مختلف التخصصات العلمية، بين أطباء و أساتذة و باحثين في مختلف المجالات العلمية (موسات، 2016).

3-2 التقدم التكنولوجي والانفجار المعرفي.

يتطلب التعليم الإلكتروني وجود أعضاء هيئة التدريس مؤهلين ومدرّبين على التعامل معه والتوظيف الجيد له في التعليم، كما أنه يتطلب منهم القيام بأدوار ووظائف جديدة تتناسب مع متطلباته، حيث لم تعد الأساليب التقليدية التي يستخدمها المعلم مجدية خلال عصر المعلومات والتطورات التكنولوجية، بل يجب على عضو هيئة التدريس أن يطور من ذاته وقدراته لتتلاءم مع متغيرات العصر الحالي. والملاحظ في هذه النقطة أن الجامعة الجزائرية بقيت بعيدة كل البعد فيما يخص تكوين الأساتذة وتطوير مهاراتهم التكنولوجية، وكما يكونوا قادرين على تقديم محاضرات عن بعد، بالرغم من إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد سنة 2005، والذي يرمي إلى وضع الجامعة الجزائرية في تناغم مع نظام التعليم العالي

الدولي والذي شرعت فيه بعض الجامعات الجزائرية، ويرتكز التعليم عن بعد حالياً على شبكة منصات للمحاضرات المرئية والتعليم الإلكتروني، موزعة على غالبية مؤسسات التكوين. والدخول إلى هذه الشبكة ممكن عن طريق الشبكة الوطنية للبحث (mesrs, s.d.) غير أن تطبيقاته العملية قليلة جداً.

4-2 ارتفاع تكاليف تمويل التعليم العالي.

ارتفعت تكلفة التعليم العالي بسبب تدني الإيرادات العامة للدولة؛ فكما هو معلوم فإن الجزائر تعيش مرحلة عصيبة تتميز بتدني إيراداتها خاصة مع الانخفاض الكبير لأسعار البترول التي وصلت في سنة 2019 إلى أدنى مستوياتها (40 دولار للبرميل)، و زيادة إنفاق الجزائر على الصحة والبنى التحتية و الحفاظ على الأمن والاستقرار، وأمام هذه الصدمة البترولية وما سينتج عنها من مخلفات، وبالأخص توجه الدولة الجزائرية نحو سياسة التقشف التي ستضر حتماً بقطاع التعليم العالي من ناحية التمويل والإنفاق، فالتحدي الكبير الذي تواجهه الجامعات الجزائرية هو ترشيد النفقات وتقليل الهدر، والبحث عن مصادر أخرى للتمويل كالاعتماد على الشريك الاقتصادي في تمويل البحوث، عن طريق تحويل نتائج البحث المقدمة في الجامعة نحو الشريك الاقتصادي، حيث وضعت الجزائر قانوناً يدعم فيه المؤسسات المبتكرة، والتي تتشارك مع الجامعات في تطوير الأبحاث، وهو القانون التوجيهي الخاص بالبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 2014-2018.

5-2. الجامعة الجزائرية وسوق العمل.

تواجه الجزائر مشكلة كبيرة تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة نتيجة عدم امتلاك العمال والموظفين للتكوين المناسب والتعليم والخبرة التي تؤهلهم لتأدية مهامهم بشكل جيد، ولذا كان على المؤسسات التعليمية أن تراجع جودة ما تقدمه حتى يؤدي إلى إعداد خريجين على درجة عالية من الجودة تمكنهم من استيعاب تكنولوجيا العصر شديدة التعقيد، وسريعة التغيير (عباس، 2011). ومن خلال النظر في مؤشرات الديوان الوطني للإحصاء لسنوات 2018 و 2019 نجد أن نسبة البطالة الحاملي شهادات التعليم العالي بلغت 14.3% و 16.4% على التوالي، وهي معدلات مرتفعة مقارنة بالمعدلات العادية و المقدّر أن لا تتجاوز نسبة 6%، وبالنظر كذلك إلى حجم الإنفاق الكبير على قطاع التعليم العالي، وبالتالي يمكننا القول أن خدمات التعليم العالي في الجزائر تعتبر استهلاكاً بدلاً من أن تكون استثماراً. فما حدث للجزائر هو أن هناك عدداً كبيراً من طلبات العمل تراكمت سنة بعد أخرى، وأمام عجز المؤسسات الاقتصادية على استيعابهم، وعدم توافق طبيعة نشاط المؤسسة مع بعض التخصصات من جهة أخرى، زاد الضغط على المؤسسات الاقتصادية العامة وخاصة منها الإدارية (نبيل، نوفمبر 2015) ويرجع هذا الخلل إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، والتي نتجت عن بعد المكتسبات العلمية عما يصادفه الطالب الجامعي في سوق العمل مما يصعب على الخريج الاندماج في عالم الشغل.

2-6 البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

تعاني الجامعة الجزائرية خللا كبيرا في مسألة التناسب بين النشاط البحثي للأستاذ والنشاط التعليمي، فهناك نقص كبير في عدد الباحثين المتفرغين بالرغم من وجود نظام خاص بهم، فالأستاذ الجامعي في الجزائر مشغول بشكل كبير في العمل الإضافي بغية تحسين مستواه المعيشي، حيث يقدر الراتب الشهري المبدئي للأستاذ الجامعي في الجامعات الجزائرية بـ 47000 دج أي ما يعادل 450 دولار أمريكي شهريا، فماذا ينتظر من باحث يتقاضى أجرا زهيدا مثل هذا وعن أي بحث يمكن أن نتحدث؟

وتعاني محابر البحث في الجامعات الجزائرية من عدة اختلالات تعيق تطورها وتحقيقها للأهداف المنوطة بها، لعدة أسباب أهمها وجود علاقات هشّة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، فالمؤسسات لا تولي اهتماما كبيرا بالبحث الأكاديمي ولا تشارك في تمويل المشاريع البحثية، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات الاقتصادية لا تصرّح بمشكلاتها الاقتصادية وما تحتاجه للجامعة، وهذا ما دفع بالعديد من الباحثين إلى توجيه أبحاثهم وجعلها تصبّ في اهتمامات المختبرات الأجنبية، مما يشكل عائقا أمام تطور البحث العلمي والصناعة الجزائرية، بالإضافة إلى غياب الدور الاستشاري للأستاذ الجامعي في المؤسسات الاقتصادية والمشاركة كخبراء، لأن القانون لا يسمح للأستاذ بمزاولة أي نشاط آخر ما عدا التدريس من جهة، ولنقص التكوين الميداني والخبرة من جهة أخرى. كما نلاحظ أن أهم ما يميّز مراكز البحث هو اعتمادها على العمل الجماعي والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى سوء تقييم للمبادرات الفردية، مما يثبط ويخفض من مردودية الباحثين الناشطين (سمّاح، 2012-2013).

2-7 تحسين ترتيب الجامعة الجزائرية في الخريطة العالمية.

أوجبت ضرورة تقديم الجامعات لشهادات معترف بها ومطابقة لمعايير الجودة التعليمية ظهور تصنيفات عالمية ترتب الجامعات على أساس مجموعة من المعايير. ومن بين أشهر وأكثر التصنيفات مصداقية في الساحة الدولية نجد تصنيف شنغهاي جياو تونغ؛ والذي يعتمد على مؤشرات موضوعية، والذي تبقى فيه الجامعات الجزائرية بعيدة عن أحسن 500 جامعة (ARWU-Statistics، 2020)، في حين نجد جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وألمانيا واليابان، تصدر قائمة الترتيب، وهي جامعات الدول المتقدمة. وفي هذا الصدد ننبه إلى ضرورة استفادة الجامعات العربية عامة والجزائرية خاصة إلى ضرورة الانتماء إلى جامعات النخبة من خلال تحسين صورتها وسمعتها إلى الأخذ بالمعايير التي تضعها أشهر التصنيفات، ولا بأس أن تجعل الجامعة الجزائرية من تحسين ترتيبها في قائمة الجامعات العالمية هدفا أساسيا آخذة بذلك مفاتيح ومقومات النجاح. مع التذكير دوما بأن النجاح هو ثمرة مجهود وإرادة وعمل متواصل في جميع مجالات الأداء.

3- نظام (ل.م.د): فلسفته وأهدافه ومشكلات تطبيقه.

عانت منظومة التعليم العالي في الجزائر لتلك الفترة بمجموعة من الاختلالات والنقائص، التي أوجبت ضرورة إصلاح جذري في المنظومة التعليمية، وكان ذلك في سنة 2004 من خلال وضع هيكلية جديدة للتعليم العالي والذي جرى اعتماده بأروبا مع بداية سنة 2000، ولقد اعتمدته الجزائر سنة 2004 من منظور الانسجام مع البلدان الأخرى للمجموعة الدولية من جهة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2016)، ومن جهة أخرى لمعالجة النقائص والاختلالات التي شهدتها النظام التعليمي الكلاسيكي، والتي تمثلت في (بروش، 4-5 أفريل 2012):

- الانفجار العددي للطلبة والذي لم يقابله مستوى عال من التسيير، مما أدى إلى ضعف التحكم في الهياكل البيداغوجية وعجز في التأطير.
- تعليم غير ملائم وفاقد للعلاقة بالتشغيل. فالجامعة لا تعمل بمنطق ضمان جودة تكوينية لمخرجاتها، ولا تحاول حتى معرفة احتياجات المحيط من عمالة من حيث النوع والكم، مما نتج عنه عدم قدرة الخريجين بمهاراتهم الحالية على التكيف مع متطلبات سوق العمل.
- الالتحاق بالجامعة المعتمد على توجيه مركزي تسبب في خيبة أمل كبيرة، وانسدادات تجسدت في النسبة العالية للراسبين.
- مردود ضعيف بسبب نمط انتقال سنوي يفتقر إلى المرونة، فقد أسفر عن نسبة رسوب مرتفعة بالإضافة إلى مكوث الطلبة مدة طويلة في الجامعة.
- نظام تقييم أثقل وعطل التحقيق الفعلي للبرامج التعليمية، إضافة إلى أن التكوين في السنوات الأولى من الجامعة لا يتلاءم ومختلف شعب البكالوريا.
- تسيير غير عقلاني للزمن البيداغوجي بسبب الحجم الساعي المثقل، ودورات الامتحان المضاعفة، والمطولة التي تعيق الطالب عن العمل الفردي.
- مسارات تكوينية مغلقة، وأحادية الاختصاص.
- نسبة تأطير غير كافية نجمت عن مردود ضعيف للتكوين ما بعد التدرج وهجرة الأساتذة الباحثين.
- تكوين قصير المدى غير مرغوب فيه لم يحقق الأهداف التي وضع من أجلها (تكوين الإطارات المتوسطة) بسبب عدم وضوح القانون الخاص به، والإمكانات وفرص التشغيل (خديجة، 2018).

3-1 أهداف نظام (ل.م.د)

يرتكز نظام (ل.م.د) على إعادة هيكلة الشهادات الجامعية وجعلها متوافقة والمناهج الدراسية الجامعية الدولية من خلال بناء الدراسة على ثلاثة رتب متمثلة في: الليسانس الذي يتكون من ستة 6 سداسيات، و الماستر الذي يتكون من أربعة سداسيات، والدكتوراه التي تتكون في ستة سداسيات (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2001). بالإضافة إلى

تنظيم التكوين على أساس وحدات تعليمية قابلة للترصيد. وهذه الوحدات التعليمية تكون منسقة فيما بينها وتنقسم بدورها إلى:

- وحدات التعليم الأساسية: وتتكون من المواد التعليمية ذات العلاقة المباشرة مع التخصص.
 - وحدات التعليم المنهجية: وتتكون من المواد التعليمية المكملّة للمواد الأساسية والملائمة للتخصص.
 - وحدات التعليم الاستكشافية: وتتكون من المواد التعليمية المساعدة للتخصص والتي تمكّن الطالب من التعمق والتوجه.
 - وحدات التعليم العرضية: وتتكون من مواد تعليمية تمكّن الطلبة من امتلاك الأدوات الضرورية في البحث.
- وتهدف الجامعة الجزائرية من تطبيق نظام (ل.م.د) بالأساس إلى تصحيح اختلالات نظام التعليم العالي، و تطوير الامتياز في الجامعة للارتقاء بها إلى مستوى المرجعيات القياسية الدولية، إن على صعيد الانتاج البيداغوجي والعملي أو على صعيد التنافسية على المستوى الدولي، بالإضافة إلى ترقية البعد المهني للتعليم والتقريب بين الفضاء الجامعي والمحيط الاقتصادي، مع إدخال ممارسات التقييم في نظام التعليم العالي في بعده المؤسسي وفي إسقاطاته البيداغوجية والعلمية والمهنية، كما يهدف نظام (ل.م.د)- بوصفه حجر الزاوية في عصرنّة نظام التعليم العالي- إلى تحقيق جملة من المقاصد والأهداف التي يكون الطالب فيها في قلب كل الانشغالات. وهذا ما يتطلب جملة من المهارات التي تجعل من الطالب فاعلا مستقلا، ويقتضي هذا التغيّر الجوهرى، بالضرورة، إصلاحا عميقا لمضامين التعليم وطرائق التعلّم، فضلا عن توفّر محيط مناسب ووسائل عمل ملائمة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2016).

2-3 نتائج تطبيق نظام (ل.م.د)

- بعد مرور 16 سنة على تطبيق نظام (ل.م.د) فإننا يمكننا القول أنه ساهم في تحقيق جملة من الأهداف على غرار فتح تخصصات جديدة تماشى مع التحولات التي تمر بها البلاد و تسهيل عملية اختيار الطلبة لمساراتهم وتخصّصاتهم، بالإضافة إلى توحيد الشهادات مع الدول الأوروبية من حيث التسميات، وإعادة هيكلة البرامج التعليمية، غير أن العديد من الأهداف الأخرى بقيت مجرد أحلام وأمنيّات تحتاج إلى تحقيق، ويرجع الملاحظون والمهتمون بقطاع التعليم العالي أن أسباب فشل نظام (ل.م.د) ترجع إلى عدة أسباب و مشاكل نحاول إيجازها في النقاط التالية:
- "يعتمد نجاح نظام (ل.م.د) على حجم وعدد الطلبة، فكلما كان التدفق الطلابي كبيرا زادت احتمالية فشل النظام، فالعدد الهائل من الطلاب يؤدي إلى مشكلات ترتبط بمستوى التأطير والتكوين النوعي للطلبة.
 - نقص الإمكانيات والوسائل، فتطبيق النظام الجديد يتطلب توافر الحجم المعتبر من الوسائل العلمية والإمكانيات البيداغوجية، بدءا من المكتبة الحديثة، وقاعات الانترنت التعليمية، ومراكز الإعلام الآلي التكويني، وكلما كانت الوسائل محدودة كلما انعكس ذلك سلبا على كفاءة النظام التعليمي" (الصالحى، ديسمبر 2007).
 - قلة المؤسسات الاقتصادية مما يرهّن فرص إيجاد مناصب شغل.

- السياسة التعليمية في الجزائر ليست مبنية على البعد الاستراتيجي ودراسة احتياجات المجتمع والتخطيط لها، وتوظيف الموارد بعقلانية ورشد.
- انعدام عقود فعلية مع الشريك الاقتصادي، وغياب شبه كلي للخرجات العلمية والتربصات الميدانية. فحصول الطالب على مكان في المؤسسة ليتربص فيه يتطلب علاقات شخصية وغير ذلك.
- يواجه نظام (ل.م.د) تأخرا كبيرا في تطبيق نظام الجودة بغية تفعيله، فخلايا الجودة في سببات. " (يونس، مارس 2014)
- "يتعرض نظام (ل.م.د) الذي يستنبط روحه وقوّته من محيطه الاقتصادي والاجتماعي إلى نفور من داخل وخارج الجامعة، وهذا ما يقلل من شأن الشهادة ويقلّص من فرص التشغيل، إذ نلاحظ أفضلية في التوظيف لخريجي المعاهد وحتى معاهد التكوين على خريجي الجامعة بحجة نقص تكوينهم.
- يعاني نظام (ل.م.د) الذي يرمي لترقية روح التكوين الذاتي للعنصر البشري من رداءة وضعف التحصيل العلمي المكتسب من أطوار التعليم السابقة، وهذا ما يثقل كاهل الأستاذ الجامعي في ترسيخ المعلومات والتقنيات الحديثة للطالب. " (أسماء، 20-19 مارس 2010)
- يعمل نظام (ل.م.د) المتبع بذهنية التعليم الكلاسيكي، فالنظام الجديد يتطلب حركية من الطالب وبذل مجهودات أكبر في حين يقوم الأستاذ بالتوجيه والمتابعة، بالإضافة إلى كون طرق التدريس المتبعة مازالت تعتمد على التلقين بدل الحوار.
- إهمال نظام (ل.م.د) لأية برامج للتطوير المهني للموظفين والأساتذة الذين يعتبرون محور وأساس العملية التعليمية.
- العلاقة الهشة بين الجامعة والشركاء الاقتصاديين، والمعروف أن فلسفة نظام (ل.م.د) تركز على تكوين ميداني للطالب يسهّل من اندماجه في عالم الشغل، وتبقى المؤسسات الاقتصادية بعيدة كل البعد عن الجامعة، فالبرامج التعليمية التي يدرسها الطلبة لا تتماشى مع ما هو في الواقع، وبالرغم من عمليات الإصلاح الأخيرة التي شملت عروض التكوين والبرامج فقد تمّت بشكل سيئ في العديد من التخصصات ممّا يدل على عدم وجود صرامة في العمل، وهو ما يجعلنا نحزن ونتأسى على البرامج المضبوطة والقيّمة لمواد التعليم الكلاسيكي. ومردّ ذلك راجع إما لعدم وجود المختصين وعدم إشراك الشريك الاقتصادي والاجتماعي في إعدادها أو لأسباب أخرى. ومازال نظام (ل.م.د) يعاني من عدم إشراك كافة الأطراف الفاعلة، ويعتمد في تطبيقه على قرارات ارتجالية.

4- مشروع تطبيق نظام الجودة بالجامعات الجزائرية.

في جانفي 2010 أدركت الجزائر خطورة الوضع وبادرت في التفكير في تحسين أداء جامعاتها من خلال مشاركتها في مشروع ضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي لدول حوض البحر الأبيض المتوسط، والذي يهدف إلى المساهمة في تطوير تطبيقات لضمان الجودة والتقييم في مؤسسات التعليم العالي لدول حوض البحر المتوسط (الجزائر،

تونس والمغرب). وقد تم وضع هذا المشروع في إطار تطوير حكومة مؤسسات التعليم العالي للدول الثلاث من خلال مهامها (التكوين، البحث...) (رقية، نوفمبر 2015).

1-4 مشروع الجودة للفترة (2010-2015).

قامت بعض الجامعات بإجراء عملية تقييم ذاتي منها جامعة بومرداس، جامعة منتوري - قسنطينة سابقا (2011) و جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 (2015). لكن يبقى الأثر الإيجابي لهذه العمليات المنعزلة في تحسين جودة المخرجات ضعيفا، خاصة وأن جل هذه الهيئات دورها غير مفعل ووجودها يبقى حبرا على ورق. (بوعتروس، نوفمبر 2015)، ويرجع المتتبعون فشل مشروع ضمان الجودة في الجامعات الجزائرية إلى عدة أسباب كُشف عنها من خلال دراسة خصّصت أعضاء اللجنة الوطنية لبناء وتطوير نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر والبالغ عددهم (10) أعضاء حول تقييم مستوى التوافق بين إمكانيات الجامعة الجزائرية ومتطلبات ضمان الجودة، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة توجه أعضاء (CIAQES) نحو اعتبار الإمكانيات الحالية للجامعة الجزائرية لا تتناسب بالقدر الكافي مع متطلبات تطبيق هذا النظام، بما يجعله قادرا على تحسين نوعية التكوين وقابلية توظيف الخريجين. كما اعتبر هؤلاء الأعضاء أنّ مستوى الاعتماد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال في إدارة وتسيير أنظمة المعلومات في المؤسسات الجامعية منخفض ولا يتناسب ومتطلبات جودة هذا المجال. بالإضافة إلى قلة تكوين الفاعلين الجامعيين على إجراءات ضمان الجودة، نظرا لغياب سياسة واضحة للتكوين في هذا المجال، وغياب نظام لتحفيز هؤلاء الفاعلين (مكوّنين ومتكوّنين) يقود نحو تشجيعهم على التوجه نحو المساهمة في تحسين المستوى بما ينعكس على جودة الأنشطة التي يقدّمونها (سمير، نوفمبر 2015).

كما يشير الخبراء والفاعلون في هذا المجال - ونخص بالذكر كلا من بروش زين الدين وبركان يوسف - إلى غياب ثقافة التقييم والجودة عن مسرح المنظومة الجامعية الجزائرية، فالمتتبع لمسار التعليم العالي في الجزائر يدرك أنّ عنصر الجودة لم يكن هدفا معلنا في سياسة الجامعة، وبالتالي لم يكن مؤشّر قياس نجاعة وفعالية المؤسسة الجامعية، فكل المؤشرات الدالة على كفاءة المؤسسة موجهة نحو الكم، وبالتالي فهو مجرد تسيير للتدفق الطلابي لا غير، ولذا يتعين على القائمين على القطاع التحضير الجيد لقيادة ما هو بمثابة تغيير تنظيمي بآتم معنى الكلمة، من خلال حسن التعامل مع المقاومة الناتجة عن المشروع التغييري من أجل تذليلها والرفع من مستوى التعبئة لكل عضو من أعضاء أصحاب المصالح الداخلية، من طلبة و إدارة وخاصة الأساتذة والباحثين. (بروش، 4-5 أفريل 2012، صفحة 814).

2-4 مشروع الدعم الأوروبي PAPS ESRS

في نفس السياق - وبغية دعم مشروع ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي - تمت إقامة مشروع " PAPS ESRS " برنامج لدعم السياسة القطاعية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي"، وهو برنامج يمتد لفترة سبع سنوات (من 6 جوان 2010 إلى 5 جوان 2017)، بقيمة 38.6 مليون أورو، 21.5 مليون أورو مموله من طرف الاتحاد

الأوروبي و 17.1 مليون أورو مموله من طرف الجزائر، ولقد جاء هذا المشروع لدعم عصنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومرافقة الاصلاحات الجارية، ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق ستة أهداف رئيسية هي:

- **الهدف الأول:** ضمان جودة التعليم العالي.
- **الهدف الثاني:** تطوير أنظمة المعلومات المدججة والمتمحورة حول أهداف نظام (ل.م.د).
- **الهدف الثالث:** تنمية وبناء قدرات الموارد البشرية للعاملين في قطاع التعليم العالي من أساتذة وموظفين.
- **الهدف الرابع:** تعزيز التكوين في الدكتوراه وتطوير مشاركة الباحثين في البرنامج الأوروبي.
- **الهدف الخامس:** التنوع والمهنية في عروض التكوين الجامعي، من خلال تعزيز القدرات التطبيقية للأساتذة التي تسمح بمرافقة الطلاب وإدماج الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.
- **الهدف السادس:** خلق تقارب بين الجامعات والمؤسسات و الملاءمة بين التكوين والشغل. (PAPS ESRS Algérie, 2015)

3-4 مشروع الجودة للفترة (2015-2017).

منذ سنة 2014 وخلايا الجودة بالجامعات لا تشتغل ولا تتلقى أية توجيهات ولا برامج عمل بسبب عدم سير النظام كما ينبغي وإعادة النظر فيه. ليعود في سنة 2016 بقرار وزاري رقم 761 المؤرخ في 17 جويلية 2016 يتضمن تأسيس لجنة لوضع نظام لضمان الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بعدما قام الخبراء بإجراء تعديلات على المعايير، والتي عملت الوزارة الوصية على اعتماد صلاحيتها، ليتم بعد ذلك بدء العمل على تطبيقها في جامعات قائمة وتجربتها ومن ثمة تعميمها على سائر جامعات الوطن (ciaques, 2020).

5- الأدوار الجديدة المنوطة بالجامعة الجزائرية.

في ضوء التحديات التي تمر بها الجامعة الجزائرية، فإن مهمتها تتعدّد أكثر فأكثر، فمهمتها التقليدية المنحصرة في التعليم والتكوين بات من الضروري تجاوزها والانتقال بها إلى لعب دور ريادي في النهوض بالأمة، ويمكن أن نوجز أبرز الأدوار الحديثة المطلوب من الجامعات الجزائرية القيام بها في النقاط الآتي عرضها:

- تواجه الجامعات الجزائرية في وقتنا هذا تحديا كبيرا ورياديا يتمثل في النهوض بالمجتمع فكريا، وتمكين الأفراد من تفعيل وتطبيق ما تعلموه. فهي مطالبة بفتح تخصصات مواكبة لمتطلبات سوق العمل وإيجاد مجالات للشراكة بينها وبين عالم الشغل من خلال السماح لهذا الأخير من المشاركة في تحديد البرامج الدراسية التي تلبي احتياجات سوق العمل وتبادل الخبرات معه عن طريق ربط الجامعات بمؤسسات الصناعة والخدمات، كي يكون توافق وتنسيق في تكوين الكفاءات وتزويدهم بالمهارات الضرورية. وفي هذا المجال تم وضع برنامج "إيراموس" للاتحاد الأوروبي (SERVICE.MESRS, 2014)، وهذا ابتداء من 2014 إلى غاية 2020، والذي يهدف إلى تعزيز

الكفاءات وفرص العمل وتحديث التعليم، والتكوين، وتشغيل الشباب، ويوفر هذا البرنامج نهجا متكاملًا من خلال ثلاث نشاطات رئيسية: الحركية، التعاون وإصلاح السياسات الموجهة لفائدة الشباب. ولكن ما أبعد الفجوة بين المثال والواقع؟

- المشاركة في رسم السياسات الوطنية التي ترسمها الحكومات وتوجيه وصياغة المستقبل؛ فالتعليم العالي أصبح مدعوا بشكل حاسم لتسليط الضوء على الطرق الحديثة لبناء مستقبل أفضل للإنسانية، وتنمية القدرات من أجل استشراف أفضل للمستقبل. لذا فمؤسسات التعليم العالي أصبحت مطالبة بالمشاركة الفعالة في معالجة المشاكل والقضايا الكبرى العالمية والجهوية والمحلية، كظاهرة الفقر والجوع والأمية والإقصاء الاجتماعي وتنامي عدم المساواة، ومعالجة قضايا الإرهاب على الصعيدين الدولي والمحلي، وعليه ينتظر من الجامعات الجزائرية تقديم اقتراحات وتوصيات هادفة إلى تعزيز التنمية الانسانية المستدامة. بالإضافة إلى المشاركة الفعلية في تطوير النظام التعليمي في كل مستوياته، وبالأخص تكوين الأساتذة وتحضير البرامج والبحث العلمي، وفي هذا الصدد نلاحظ غياب أو تغييب الأستاذ الجامعي عن الأحداث المحيطة به، فتراه لا يحرك ساكنا ولا يشارك فيما يحدث من تغييرات في منظومة التربية، ولا يعالج قضايا الأساتذة المضربين في الأطوار التعليمية الدنيا، وهلم جرا، فالجامعة الجزائرية تعيش في أبراج عالية تُحدث هوة شاسعة بينها وبين مجتمعها.
- إتاحة فرص التعليم للجميع لتمكين الأفراد من تطوير وتحديد معارفهم وتبادل الخبرات من خلال تقديم تسهيلات لكبار السن ومساعدتهم على التعلم. وفي هذا السياق نجد أن الدولة الجزائرية انتبعت منذ مدة طويلة لأهمية التعليم للأفراد الكبار في السن من خلال إنشاء جامعة التكوين المتواصل التي تسمح لهم من تحسين مستواهم، ولكن تبقى هاته الفئة محرومة من ولوج الجامعات العادية للتعلم والإفادة لأسباب عدة، وبالنظر لكون هؤلاء الأفراد مطلوب منهم دوما المساهمة في تنمية مجتمعاتهم كان من الضروري فتح المجال لهم لتنمية معارفهم وتطوير قدراتهم وفق شروط عادلة بينهم وبين الشباب من جهة وتهيئة الظروف المناسبة لسنهم المرتفعة من جهة ثانية. ونتيجة لتلبية هذه الضرورة يتم من خلال هذا النوع من الجامعات ربط الجامعة مع المجتمع والمؤسسات الصناعية والعالم الخارجي، حيث يتم الاتفاق مع الطلبة المتخرجين على ضرورة التواصل مع الجامعة وتقديمهم لخبراتهم وتجاربهم للطلبة على مقاعد الدراسة.
- من بين أهم الوظائف المنوطة بالجامعة الجزائرية في المجتمع نجد الوظيفة الثقافية والأخلاقية، خاصة وما مرت به الدولة الجزائرية في العشرية السوداء مما يستدعي من الجامعة المساهمة في تكوين مجتمعات يسود فيها التسامح والأخلاق والقيم النبيلة، و بالتالي ضرورة تكوين طلبة و مواطنين متمتعين بفكر تحليلي نقدي وقادرين على إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه مجتمعاتهم، وعليه يجب أن تتضمن البرامج المدرسة في الجامعة هذه المعاني، بالإضافة إلى تأكيد دور المواطنة الصالحة، والمشاركة الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية في بناء المجتمع.
- والملاحظ في الساحة الجزائرية والجامعية خصوصا هو أن مشاركة الأكاديميين في المشهد الثقافي تظل محتشمة، فمعظم الأساتذة منشغلون ببحوثهم العلمية لغايات الترقية ومن ثم تحسين المستوى المعيشي المتدهور، فتجدهم يجتهدون لنشر

هذه البحوث التي في الغالب لا تعالج قضايا المجتمع في مجالات علمية متخصصة، فتنحصر الفائدة من هذه البحوث في مجموعة قليلة من المتخصصين، وبالتالي تغدو المعرفة حكراً على فئات بعينها.

- نشر ثقافة ريادة الأعمال؛ فالتقليد السائد في المؤسسات التعليمية والتدريبية هو إعداد الشباب للحصول على وظيفة أو مهنة في أحد المجالات في الدولة سواء كان ذلك في القطاع الحكومي أو الخاص، ولمدة طويلة أغفلت الجامعات الجزائرية دوراً مهماً في توجيه هؤلاء الشباب نحو الاعتماد على النفس في خلق فرص عمل ذاتية تعتمد على المبادرات الشخصية. وتهدف فكرة ريادة أو مبادرة الأعمال إلى تفعيل دور المؤسسات التعليمية والتدريبية وخصوصاً الجامعات والكليات على إيجاد جيل من الشباب المزود بالمهارات الأساسية والاتجاهات الإيجابية والسمات الشخصية التي تؤهلهم للتوجه نحو بناء مستقبلهم المهني والوظيفي معتمدين على أنفسهم وقدراتهم الذاتية (الربيعي، 2008). وفي هذا الصدد قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإنشاء بيوت المقاولاتية على مستوى الجامعات للمساعدة على الاندماج المهني للمتخرجين (الغرباوي، 2020)، حيث كان أول بيت للمقاولاتية في جامعة قسنطينة،
- (الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، 2003)، ليتم تعميم الفكرة سنة 2014 في جميع جامعات الوطن. كما تم إدراج مقياس المقاولاتية في عروض التكوين لطلبة الماستر (UMC1, 2018).

الخاتمة:

لقد بذلت الجزائر جهوداً معتبرة بغية الارتقاء بمستوى البحث العلمي والأداء الجامعي بمختلف أبعاده التعليمية والتثقيفية والتربوية، وأنفقت أموالاً كثيرة، تمثلت في القيام بإصلاح جذري في المنظومة التعليمية، وكان ذلك في سنة 2004 من خلال وضع هيكلية جديدة للتعليم العالي، من منظور الانسجام مع البلدان الأخرى للمجموعة الدولية الأوروبية من جهة، ولمعالجة النقائص والاختلالات التي شهدتها النظام التعليمي الكلاسيكي من جهة أخرى، غير أن كل هذه الجهود لم تقابل بتطور معرفي وتكنولوجي. والإشكال الكبير الذي وقعت فيه جامعاتنا الجزائرية هو ضعف الإيمان بالعمل الاستراتيجي، حيث لا نجد جامعة جزائرية واحدة تمتلك رؤية استراتيجية واضحة ورسالة معلنة ومكتوبة، ناهيك عن الأهداف الاستراتيجية، وهذا خطأ فادح خاصة وأن الجامعة الجزائرية تتطلع لأن تكون متميزة في أداؤها. وبالرغم من تحدّث المسؤولين عن القطاع مراراً وتكراراً عن الأهداف الاستراتيجية والتغيير والجودة، إلا أن وجودها بشكل رسمي ومعلن يبقى غائباً. فوجود الرؤية في الجامعة يجذب القارئ والعاملين ويشجذ الهمم لتحقيقها، ويخلق الانسجام، كما أن تحديد رسالة الجامعة أو دستورها يعكس الصفات المميزة لها، ويمثل شخصيتها وبصمة إلهامها ونشاطاتها والأطراف أصحاب المصلحة، فهي بمثابة بوصلة الحركة على طريق المبادئ والأعراف والقيم في الجامعة.

قائمة المراجع العربية

- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية. (05 نوفمبر، 2003). المرسوم التنفيذي رقم 03-379، المؤرخ في 4 رمضان 1424 الموافق لـ 30 أكتوبر 2003 المتضمن انشاء مشتلة المؤسسات المسماة محضنة قسنطينة. تم الاسترداد من الجريدة الرسمية ص15: <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2003/A2003067.pdf>
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2011). الهجرة الدولية والتنمية في بلدان الإسكو: التحديات والفرص. مجلة الأمم المتحدة، صفحة 71.
- بن حسين سمير. (نوفمبر 2015). تقييم مستوى التوافق بين إمكانيات الجامعة الجزائرية ومتطلبات ضمان الجودة من وجهة نظر أعضاء اللجنة الوطنية لضمان الجودة (CIAQES). الملتقى الوطني الخامس حول ضمان جودة التعليم العالي لتنمية المجتمع التطلع للمستقبل. أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
- دردوري لحسن و بن عامر نبيل. (نوفمبر 2015). واقع استيعاب مخرجات الجامعة بالاقتصاد الجزائري. الملتقى الخامس لضمان جودة التعليم العالي لتنمية المجتمع التطلع للمستقبل. أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
- سعدو عادل وهارون أسماء. (20-19 مارس 2010). التكوين الجامعي و متطلبات التنمية المحلية: دراسة تحليلية لواقع نظام LMD في الجزائر. الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية. الجلفة: جامعة زيان عاشور.
- سعيد بن محمد الربيعي. (2008). التعليم العالي في عصر المعرفة- التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع. تم الاسترداد من سعيد بن محمد الربيعي. التعليم العالي في عصر المعرفة- التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل-، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 212-213.
- سميحة يونس. (مارس، مارس 2014). البحث عن الجودة في نظام LMD "آليات التطبيق وسبل التعزيز. مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر، الصفحات 72-73.
- شهدان عادل عبد اللطيف الغرابوي. (2020). تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورها في مكافحة البطالة في الدول العربية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- صالح الصالح. (صالح الصالح)، التجربة الجزائرية لإصلاح مناهج العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في إطار نظام (ل.م.د)، مداخلتة ضمن فعاليات المؤتمر العربي الأول: الجامعات العربية: التحديات والآفاق المستقبلية، الرباط: 09-13 ديسمبر 2007. , ديسمبر 2007). التجربة الجزائرية لإصلاح مناهج العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في إطار نظام (ل.م.د). المؤتمر العربي الأول: الجامعات العربية: التحديات والآفاق المستقبلية. الرباط.

- صولح سماح. (2012-2013). دور تسيير رأس المال البشري في تحقيق التميز للمؤسسة المتعلمة-دراسة ميدانية حول مراكز البحث العلمي في الجزائر. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- فاطمة طاهري، جوامع رقية. (نوفمبر 2015). واقع ضمان الجودة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي. الملتقى الوطني الخامس حول ضمان جودة التعليم العالي لتنمية المجتمع التطلع للمستقبل. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- محمد دهان و دلال بوعتروس. (نوفمبر 2015). استراتيجية السلطات العمومية الجزائرية لضمان جودة التعليم العالي-الدوافع، الآليات والهيئات. الملتقى الوطني الخامس حول ضمان جودة التعليم العالي لتنمية المجتمع التطلع للمستقبل. أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
- محمد صايب موسات. (2016). من هجرة الأدمغة إلى تحريك الكفاءات- نظرة مغربية. منشورات كريد.
- مسعودي الطاهر، بلول أحمد، سلامي خديجة. (جوان، 2018). مشكلات تطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية. مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، الصفحات 461-466.
- معهد اليونسكو للإحصاء. (2009). الموجز التعليمي العالمي لعام 2009-مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم. تم الاسترداد من معهد اليونسكو للإحصاء: <http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/global-education-digest-2009-comparing-education-statistics-across-the-world-ar.pdf>
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2001). الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل.م.د. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (جانفي، 2016). إصلاح التعليم العالي من خلال نظام ل.م.د، الندوة الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي المخصصة لتقييم تطبيق نظام "ل.م.د".
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (جانفي، 2016). الندوة الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي المخصصة لتقييم تطبيق نظام "ل.م.د". إصلاح التعليم العالي من خلال نظام ل.م.د، 3-5.
- ياسر ميمون عباس. (2011). الجودة في التعليم الجامعي مفهومها وأهميتها، أساليب تقويمها ومعاييرها. المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، (الصفحات ص 6-7). الزرقاء - الأردن.
- يوسف بركان، زين الدين بروش. (4-5 أبريل 2012). مشروع تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع و الأفاق. المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي (صفحة 812). البحرين: الجامعة الخليجية.

قائمة المراجع الأجنبية

- (s.d.).
- ARWU-Statistics. (2020). Récupéré sur Academic Ranking of World Universities: <http://www.shanghairanking.com/ARWU-Statistics>
- ciaques. (2020). Récupéré sur La Commission d'Implémentation d'un système d'Assurance Qualité dans les établissements d'Enseignement Supérieur: <http://www.ciaques-mesrs.dz/>
- MESRS. (2020, octobre). *L'Enseignement Supérieur et la recherche scientifique en algerie*. Récupéré sur <https://www.mesrs.dz/documents/21525/96775/AGREGATS-Fran%C3%A7ais.pdf/8c665bb0-1323-4afb-a48e-7cea04c83f9b>
- mesrs. (s.d.). *E learning*. Récupéré sur ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique: <https://services.mesrs.dz/e-learning/index.php>
- Musselin, J. E. (2008). *Retour vers le futur ? Les professions universitaires au XXIe siècle, L'enseignement supérieur à l'horizon 2030,*. Récupéré sur [read.oecd-ilibrary](https://read.oecd-ilibrary.org/fr/education/ceri/44097138.pdf): <https://read.oecd-ilibrary.org/fr/education/ceri/44097138.pdf>
- PAPS ESRS Algérie. (2015). *PROGRAMME d'APPUI à la POLITIQUE SECTORIELLE de l'ENSEIGNEMENT*. Récupéré sur Programme IEVP/EuropeAid n°133561: https://tethys.univ-amu.fr/sites/tethys.univ-amu.fr/files/projet/present_ievp_europeaid_04-2015.pdf
- SERVICE.MESRS. (2014). *Erasmus Mundus 2014-2018*. Récupéré sur Bureau National Tempus Algerie : <https://services.mesrs.dz/Tempus/index%20fre.htm>
- UMC1. (2018). *LA MAISON D'ENTREPRENEURIAT*. Récupéré sur université des frères Mentouri de Constantine 1: <https://www.umc.edu.dz/index.php/ar/2013-01-21-15-55-16/entrepreneuriat>